أسبوع واحد من انعقاد المؤتمر العام السابع عشر، ورفضت هذا التفسير(٢٩).

وكـان المدير العام، في الواقع، اضطر الى هذا التفسير الضيّق، بعد أن رفضت اسرائيل قرار المجلس التنفيذي رفضاً قاطعاً، وكوسيلة للخروج من المأزق، لكن مصر وجدت فيه مناورة خطرة. وتكتلت الدول العربية في الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام الذي تبنى وجهة نظر قريبة من وجهة النظر العربية؛ اذ اعتبر ان «اقتراح المدير العام تزويد اسرائيل بخبير لا يكفي لكفالة وجود لليونسكو في القدس». وكانت الدول العربية تفضل لجنة على غرار اللجنة الدولية لانقاذ آثار النوبة، وهو اقتراح أوحت به احدى مداخلات كارنبرو في المجلس التنفيذي. وكان كارنبرو، وهو برازيلي الجنسية، واحداً من كبار الشخصيات التي لعبت دوراً هاماً على مسرح اليونسكو، وارتبط اسمه بالكثير من مشروعات اليونسكو العملاقة، ولم يعرف عنه أي مشاعر عدائية تجاه اسرائيل.

ولقـطع الطريق على أي منـاورات، تمكّنت المجموعة العربية من استصدار قرار من المجلس التنفيذي يحدّد صلاحيات ممثل المدير العام في القدس «بدراسة أي تعديلات طرأت على شخصية المدينة المقدسة منذ قرار المؤتمر العام في ١٩٦٨، والعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيـذي». وبهذه الطريقة أمكن تفويت الفرصة على اصدقاء اسرائيل، الذين ارادوا حصر مهمة المبعوث، وقصر وجود اليونسكو في القدس، على دراسة الوضع الفني لعملية الحفريات، وما اذا كانت تشكل تهديداً أم لا على الآثار الاخرى ؟ ونظراً الى عدم تعاون اسرائيل، فقد دانها المجلس التنفيذي في دورته الرقم ٩٤، «لخرقها المتعمّد قرارات وتوصيات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي». وكان هذا تمهيداً لكي يصدر المؤتمر العام، في الدورة ١٨ (١٩٧٤)، قراراً بالغ الأهمية، حيث لم يكتف فقط بادانـة اسرائيـل، ولكنه طالب المدير العام «بالامتناع عن تقديم أي معونة الى اسرائيل في ميادين التربية، أو الثقافة، او العلوم، الى أن تمتثل، امتثالاً تاماً، لقرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي». وأضيف هذا القـرار، بالطبع، الى قائمة قرارات الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام، التي استفزّت الصهيونية العالمية وفجّرت في مواجهة اليونسكو ضغوطاً هائلة(٣٠).

وفي السنوات اللاحقة، استجد بعض العوامل التي خففت، قليلاً، من حدة التصعيد في مواجهة اسرائيل، بسبب ما يجرى على أرض المدينة المقدسة، منها: استجابة الدول العربية، نفسها، لمحاولات التهدئة في مؤتمر نيروبي العام ١٩٧٦، ثم اقتراب اعمال الحفريات من نهايتها، وهي أعمال انتهى بعضـها فعلاً في العام ١٩٧٧، وبعضها الآخر في العام ١٩٧٨، وارتباط مصر باتفاقيتي كامب ديفيد، الخ. يضاف الى ذلك، ان المدير العام كان اختار البروفيسور لومير، الاستاذ في جامعة لوفان، ممثلاً شخصيـاً له في القـدس، لمتابعة الوضع هناك كلما كان ذلك ضرورياً. ويبدو ان البروفيسور لومير استطاع ان يحظى بثقة الاسرائيليين؛ وتتعرض تقاريره، أحياناً، والتي تعرض دورياً على المؤتمر العام منذ العام ١٩٧٦، لانتقادات من جانب بعض الدول العربية؛ ويكرر المؤتمر العام، بالعبارات ذاتها تقـريبـاً، المـطالب ذاتهـا، مضاف اليها استنكاره المتكرر أيضاً للمحاولات المتكررة للاعتداء على المقدسات الاسلامية(٣١).

وكان آخر التقارير التي عرضـها المدير العام على المؤتمر العام في دورته الرقم ٢٤ (تشرين الاول ـ اكتوبر ـ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٧) يتضمن عرضاً شاملاً لكل ما تمّ في القدس ويمس الممتلكات الثقافية فيها، وذلك منذ العام ١٩٦٨ وحتى الآن. وبصرف النظر عن الوقائع المتعلقة باستمرار خرق اسرائيـل لاتفاقية لاهاي وقرارات المؤتمر العام لليونسكو والمجلس التنفيذي، فربما كان أخطر ما